

## ملخص المحاضرة رقم 09: السوق النقدية

في نهاية هذا الدرس يتوقع أن يعرف الطالب:

- ❖ مفهوم السوق النقدية
- ❖ مكونات السوق النقدية وأدواتها
- ❖ المتعاملون في السوق النقدية
- ❖ أهمية السوق النقدية وخصائصها

## 1- مفهوم السوق النقدية:

تعرف السوق النقدية على أنها: "سوق القروض قصيرة جدا... والسوق النقدي هو سوق التعامل بين البنوك... والذي يضمن تحقيق التوازن اليومي بين آجال العمليات الدائنة والمدينة للمؤسسات الائتمانية، حيث تقوم البنوك باستثمار فوائضها لدى هذه السوق كما تحصل على القروض اللازمة استنادا إلى وضعية احتياطياتها لدى البنك المركزي".

كما تعرف أيضا: "هي ذلك السوق الذي ينحصر التعامل فيها على الأوراق المالية قصيرة الأجل، التي تغطي فترة لا تزيد عن سنة، وقد يتم فيها تداول العملة وحدة النقد بكافة أشكالها المحلية والعالمية، وتتصف بأنه يلزم سدادها فوراً".

وفي تعريف آخر: "سوق المعاملات المالية قصيرة الأجل والقابلة للتداول (أقل من سنة)، وهذا النوع من الأسواق المالية ليس له مكان خاص ومحدد لإبرام الصفقات، إذ أن مكانه يتكون من الأسواق المختلفة التي يتصل بعضها البعض، والهدف الأساسي من وجود هذا السوق هو تمويل المشاريع الإنتاجية، ومدتها بالقروض، وأهم أدوات الاستثمار التي يتم تداولها في هذا النوع من الأسواق، أدوات الخزنة، القبولات المصرفية، شهادات الإيداع، وإن أهم مؤسسات هذا السوق هي البنوك المركزية، والبنوك التجارية".

وتعرف أيضا على أنها: "عبارة عن الأسواق التي تتم من خلالها الإقراض أو الاقتراض بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية، وترتكز على عامل أساسي مهم هو سعر الفائدة ويتحدد سعر الفائدة بناء على العرض والطلب".

وترجع أهمية سوق النقد إلى طبيعة الخدمات المتعددة التي تقدمها لمختلف الوحدات الاقتصادية في المجتمع. فمن وجهة نظر الاقتصاد القومي يؤمن وجود هذه السوق سرعة حصول المقترض على الأموال التي يحتاجها، كما يؤمن للمقرض إمكانية تحويل أصوله المالية قصيرة الأجل بسرعة إلى أرصدة نقدية سائلة. ومن وجهة نظر المصارف المركزية يعتبر وجود هذه السوق وسيلة مهمة في التأثير على حجم احتياطيات المصارف التجارية وبالتالي في التأثير على مستويات الفائدة، سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وكلها من الأمور الحاسمة عند رسم السياسات النقدية.

ويتولد عرض الأموال في هذه السوق من جانب كل من يرغب في توظيف مدخراته عن طريق التخلي عن منافع نقوده لفترة قصيرة في مقابل حصوله على منافع نقود الغير لفترة قصيرة في نظير دفع فائدة ما.

## 2- مكونات السوق النقدية وأدواتها:

يمكن أن نميز في السوق النقدية بين سوقين هما:

### 1-2- السوق الأولي : التي يتم فيها الحصول على الأموال المراد توظيفها لآجال قصيرة، بأسعار فائدة

تتحدد حسب مصدر هذه الأموال ومثانة المركز المالي للمقرض وسمعته المالية.

### 2-2- السوق الثانوي : التي يجري فيها تبادل الإصدارات النقدية قصيرة الأجل بأسعار تتحدد حسب

قانون العرض والطلب.

أي أن السوق الأولى محله إصدارات جديدة تمثل البيع الأول لأدوات الدين، بينما السوق الثانوي محله ( إصدارات مستعملة ) - إذا صح التعبير - يتم تداولها بين مشتريها الأول ومشتريين آخرين، ويفوق السوق الثانوي في أهميته السوق الأولى لدرجة أنه عندما تذكر سوق النقد يكون المقصود بذلك هو السوق الثانوي للنقد.

ويتكون سوق النقد الثانوي بصفة عامة من سوقين فرعيين على حسب نوع العمليات التي تتم في كل

منهما وهما : سوق الخصم وسوق القروض قصيرة الأجل وفيما يلي سنتناول كلا من هذين السوقين :

### 1-2-2 سوق الخصم :

في هذه السوق يتم خصم أدوات الائتمان قصير الأجل والتي من أهمها :

-الأوراق التجارية العادية : (الكمبيالات، السندات الأذنية...) وهي إصدارات تصدرها عادة الشركات ذات السمعة التجارية الحسنة، وشركات التأمين وبعض الشركات غير المصرفية وحيث أن أجل استحقاق هذه الإصدارات يكون قصيرا ففي العادة يفضل معظم حائزيها من المستثمرين أن يحتفظوا بها حتى أجل السداد عن أن يقوموا ببيعها ولذلك يكون سوق تداول هذه الأوراق ضعيفا نسبيا، الأمر الذي ينعكس على تعرض أسعارها في العادة لتقلبات كبيرة.

-القبولات المصرفية : وهي سندات مسحوبة على المصرف من قبل عميل يطلب فيه من البنك أن يدفع لأمره أو لأمر شخص ثالث مبلغا محددًا من المال في المستقبل وفي موعد محدد سلفا، وتظهر الحاجة إليها بصفة خاصة في ميدان تمويل التجارة الخارجية والداخلية .

-أذونات الخزنة : وهي سندات دين تصدرها الحكومة لآجال تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر ، تقوم بطرحها في السوق عادة عن طريق المصرف المركزي، وعادة ما يتم إصدار هذه الأذونات كل شهر بحيث يتم بالإصدارات الجديدة تعريض الإصدارات التي حل أجل استحقاقها .

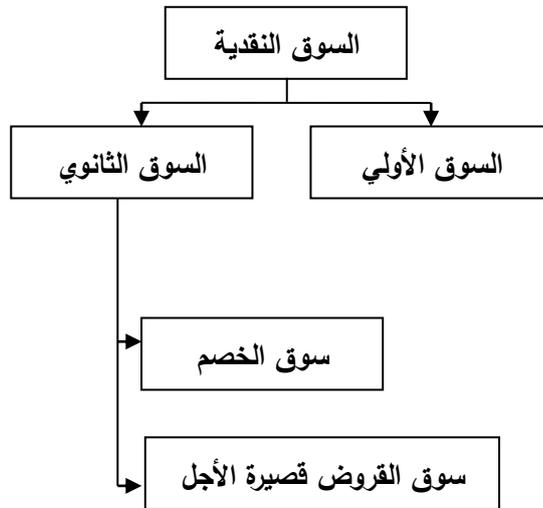
## 2-2-2 سوق القروض قصيرة الأجل :

وتشمل هذه السوق جميع أنواع القروض التي تعقد لآجال قصيرة تتراوح بين أسبوع واحد وسنة كاملة، ويكون قوامها الأساسي من المشروعات والأفراد من ناحية، والمصارف التجارية وبعض مؤسسات الإقراض المتخصصة في منح الائتمان قصير الأجل من ناحية أخرى. وهناك علاقة عكسية بين درجة تقدم هذه السوق وبين الحد الأدنى لأجل القرض، بحيث يصل الحد الأدنى للاقتراض قصير الأجل في بعض أسواق النقد المتقدمة في أوروبا ( ألمانيا وإنجلترا ) إلى ليلة واحدة، بحيث تجديد آجال القرض في كل يوم لليوم التالي .

ومن الجديد بالذكر أنه كلما اتسع نطاق التعامل في سوق الخصم وكلما تضاعف الحد الأدنى لفترة الاقتراض قصير الأجل، كلما كانت سوق النقد أكثر حساسية لتغيرات أسعار الفائدة، وغير خاف أن سوق النقد في الدول المتخلفة لا تكون بالاتساع المشاهد في الدول المتقدمة وذلك لعدم توافر فرص الاستثمار المأمون لفترات قصيرة في هذه الدول، فضلا عن أن معظم العمليات التجارية التي تتم فيها تسوى نقدا.

ويعد مؤشر سعر الفائدة في سوق القروض قصيرة الأجل من السوق الثانوي من سوق النقد والمعروف بـ (IBOR) واحد من أهم المؤشرات في هذا السوق وله العديد من الاستعمالات في المجال المالي ولعل من أهم المراكز المالية في هذا الصدد سوق لندن ومؤشره في سوق القروض قصيرة الأجل في سوقه الثانوية المعروف بـ (LIBOR)

والشكل التالي يوضح أقسام السوق النقدية:



**3- أطراف التعامل في سوق النقد :**

يتمثل المشاركون في سوق النقد في مقترضين و مقرضين الأموال، وفيما يلي عرض موجز لأهم أطراف التعامل في سوق النقد:

**- الخزنة العامة :**

وهي تمثل المقترض الرئيسي في سوق النقد، وتمثل أدونات الخزنة الشطر الأعظم من مفردات الأدوات المالية المتداولة في سوق النقد (وتعرف أدونات الخزنة بأنها عبارة عن صكوك مديونية على الدولة).

**- البنك المركزي :**

ويقع البنك المركزي في قمة هرم سوق النقد، وهو المهيم عليها سواء فيما يقوم به من وظائف بنفسه، أو بماله من سلطات على باقي مؤسسات سوق النقد، ويعتبر البنك المركزي مصدر رئيسي للأموال في سوق النقد سواء عن طريق إصداره لأوراق النقد أو لقيامه بشراء كميات كبيرة من أدوات سوق النقد (الأوراق المالية قصيرة الأجل المتداولة في سوق النقد).

**- البنوك التجارية :**

وتعتبر البنوك التجارية من ضمن الأطراف التي تلعب دور المقترض والمقرض في سوق النقد، فهي تقوم بتجميع المدخرات في صورة ودائع بوسائل متباينة وعلى الجانب الآخر تقوم بتوظيف تلك الأموال عن طريق إقراض جزء منها للمؤسسات والهيئات وتقوم باستثمار الجزء الآخر في الأوراق المالية المتداولة في السوق المالي، فتحفظ البنوك التجارية بكميات كبيرة من الأوراق المالية المتداولة في سوق النقد لاستيفاء متطلبات السيولة، ومن جهة أخرى تقوم تلك البنوك بتوظيف جزء من أموالها في الأوراق المالية المتداولة في سوق رأس المال، وإصدار أنواع أخرى مثل شهادات الإيداع، وذلك لتحقيق أهداف الربحية.

وبمعنى آخر فإن دور البنوك التجارية في سوق النقد له وجهان:

**الوجه الأول :** والذي يتمثل في العمل على جلب المدخرات من المؤسسات والأفراد في صورة ودائع ذات أنواع وأجال مختلفة مثل شهادات الإيداع.

**الوجه الثاني :** فهو استخدام تلك الأموال سواء في شكل قروض ممنوحة أو شكل من أشكال الاستثمار في الأوراق المالية.

**- منشآت الأعمال غير المصرفية :**

وتتمثل وظيفتها الرئيسية في تجميع المدخرات واستثمارها بدون القيام بنشاط استثماري مباشر يتمثل في منح القروض، مثل شركات التأمين وصناديق التوفير ومؤسسات الادخار .

**- شركات التمويل :**

وتقوم بتمويل عمليات بيع السلع الاستهلاكية المعمرة، ويتم ذلك عن طريق خصم كمبيالات البيع بالتقسيط يسحبها موزعو هذه السلع على عملائهم، وتتكون موارد شركات التمويل عادة من أموالها الخاصة وما تستطيع الحصول عليه من قروض قصيرة الأجل من البنوك التجارية.

## 4- أهمية السوق النقدية وخصائصها:

تتمثل أهمية السوق النقدية فيما يلي :

- تأمين السيولة النقدية وأدوات الدفع الأخرى حسب حاجات التمويل الاقتصادي والاجتماعي؛
  - توظيف الموارد النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية ومختلف المؤسسات النقدية؛
  - سد عجز الوحدات الاقتصادية في الأجل قصير المدى؛
  - توفير حاجات الأفراد من السيولة والانفاق الاستهلاكي؛
  - توفير الزيادات الطارئة من النفقات العامة للخزينة العامة بإصدار أدونات الخزينة.
- مما سبق يمكن استخلاص أهم صفات السوق النقدية بمقارنتها مع مختلف الأسواق في الاقتصاد، هذه الصفات هي:
- درجة عالية من التنظيم للجهاز المصرفي باعتباره المنفذ الرئيسي للعمليات المصرفية قصيرة الأجل؛
  - وجود بنك مصرفي باعتباره مورد السيولة الأخير، إذ بدونه لا يستطيع سوق النقد أن يعمل بكفاءة؛
  - توافر الأدوات المالية المناسبة مثل الكمبيالات وأدونات الخزينة والسندات الحكومية قصيرة الأجل، والأصول النقدية الممكنة التداول؛
  - وجود عدد من الأسواق الفرعية بحيث تخصص كل سوق في نوع معين من النقود؛
  - حركة سريعة للأرصدة النقدية حسب طبيعة العملية وأوامر البنك المركزي، خاصة بعد ظهور النقود الالكترونية وشيكات الاتصال الآلية.